

# كلمة العدد:

## فهمنا لدور وسيادة الشعب

يدرك التحالف الديمقراطي الإرتري بأن تغيير النظام أو إحداث تطور ما يستدعي مشاركة كافة قطاعات الشعب الإرتري . وإطلاقاً من ذلك فإن على الإرتريين بمختلف إنتماءاتهم السياسية والاثنية ترك خلافاتهم جانباً , والنضال معاً لتحقيق المشاركة المتكافئة.

ولكي يتأتى ذلك فلا بد أن تدار البلاد بعيداً عن الأقصاء وصور التهميش المختلفة والعمل علي إرساء قيم العدل والمساواة وسيادة روح احتمال الرأي الآخر.

وللوصول إلي ذلك فلا بد أن يكون للطرف الآخر فهم واستعداد لقبول الرأي الآخر ولا يكون رأيه منطوياً على رغبته وضرورة تنفيذها وحدها , دون اعتبار أو مراعاة لرأي الآخرين ومصالحهم.

إن الإقرار بوحدة التحالف والشعب الإرتري هي مسائل ذات أولوية إذا كنا نسعي لترجمة البرنامج من قبل الجميع , وهذا يستدعي كما أسلفنا أن ننتقل من روح قبول الرأي والرأي الآخر فضلاً عن التحلي بروح التسامح والتسامي , لأن ذلك يعزز من أهمية الوصول إلى إتفاق الحلول الوسط . وفي حالة غياب هذه الروح أو هذا الاستعداد فإن إمكانية مشاركة الجميع أو العمل المشترك ينتفي تماماً .

ويدرك التحالف الديمقراطي الإرتري بأن قطاعاً عريضاً وأساسياً له دور حاسم في عملية التغيير الديمقراطي موجود في داخل إرتريا , وبالتالي فإن الهدف المنظور للتحالف الديمقراطي الإرتري هو العمل على فك أسر ذلك القطاع من قبضة النظام الدكتاتوري المتسلط الجاثم على صدره ليكون سيد نفسه ومستقبل بلاده , وفكرة إقامة ملتقى الحوار الوطني داخل إرتريا بعد سقوط النظام الدكتاتوري تنطلق من هذه القناعة , حيث تتحقق عند ذلك مشاركة الجماهير وكل القوى السياسية الإرترية في الملتقى .

أما الدعوة التي يطلقها البعض بضرورة إقامة ملتقى الحوار الوطني في الخارج , وإلا فإن التحالف الديمقراطي الإرتري لا يستطيع أن يكون ممثلاً للشعب الإرتري , لا تستند إلى أي ميرر موضوعي , وذلك عندما ندرك بأن شعبنا في داخل الوطن لا يوجد من يمثله سواء كان تنظيمياً أو فرداً . وبالإضافة إلى ذلك فإن التحالف الديمقراطي الإرتري لم يدع بأنه يمثّل الشعب الإرتري , بل يمثّل أعضاؤه فقط , ولم يسمع عنه أن إدعى أو تحدث بذلك . وغير مقبول البتة أن تتحدث أية قوة بأنها تمثل الشعب الإرتري إلى أن تجرى إنتخابات حرة وديمقراطية يختار من خلالها الشعب بإرادته الحرة من يمثله ويحكمه .

هذا وقد أولى التحالف الديمقراطي الإرتري الأهمية لمسألة الإعلام والنشاط الجماهيري بغية الوقوف على إمكانات شعبنا في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي المنشود .

أما فيما يتعلق بميثاق التحالف الديمقراطي الإرتري فهو يمثل فقط اتفاقاً بين التنظيمات الإرترية بإعتباره عقد بينها , وليس لدى التحالف الديمقراطي فهم أو وهم حتى بأن ذلك الاتفاق هو بين الشعب الإرتري والتحالف الديمقراطي الإرتري , وبصورة أكثر دقة فإن الميثاق الذي صودق عليه في مارس 2005م , ليس دستوراً , وحتى وإن اعتبر كذلك فإن الدستور نفسه هو بمثابة عقد يتم تطويره وتجويده مع الوقت , وليس قانوناً سماوياً غير قابل للحذف أو الإضافة , ولأنه كذلك فإننا نؤمن بأن من حق الإرتريين إبداء ملاحظاتهم أو إنتقاداتهم أو تأييدهم ..... الخ حول ميثاق التحالف .

أما القول بأن التحالف أقر الشريعة أو إترف بحق القوميات حتى الإنفصال فهذا حديث عار من الصحة , ولا يوجد إتفاق من هذا القبيل ليس مقبولاً ادعاء ذلك , لأن التحالف يدرك قبل غيره بأن هذه المسائل من إختصاص الشعب الإرتري والدستور الذي سيقره .

وفيما يتعلق بالحرب , أي حرب , فإن التحالف الديمقراطي الإرتري يؤمن بأنها لا تفضي إلا للقتل والدمار والنزوح والفقر والمجاعة , وبالتالي فهو يدين كل محاولات اللجوء إلى القوة لحسم أي خلاف سواء كان حول الحدود أو لأسباب أخرى .

ولهذا دعى التحالف أثيوبيا بضرورة تنفيذ قرار التحكيم حول ترسيم الحدود بين البلدين , وحل الخلافات القائمة بينهما بالوسائل السلمية , وفي الوقت ذاته دعى الحكومة الإرترية بضرورة القبول بالحوار السلمي مع القوى السياسية الإرتيرية , على الرغم من قناعته الراسخة بأن النظام الدكتاتوري الذي يثير الحروب والنزاعات ولا يقبل بوجود الآخر لم يتبدل بعد .

التحالف الديمقراطي الإرتري يهنئ ثورة الإنقاذ الوطني

## بمناسبة الذكرى السادسة عشرة

فخامة الرئيس المشير / عمر أحمد حسن البشير

رئيس جمهورية السودان الشقيق ... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

باسمي ونيابة عن زملائي في قيادة التحالف الديمقراطي الإرتري ، وباسم الشعب الإرتري في إرتريا والمهجر نهنكم بحلول الذكرى السادسة عشرة لثورة الإنقاذ الوطني ، الثورة المباركة التي أثمرت جهودها ومسايعها سلاما وإستقرارا وديمقراطية في السودان الشقيق الذي نكن له كل الإحترام والتقدير ، كما نشمن موافقه الداعمة والمساندة لشعبنا .

أخي الرئيس ، تمنياتنا للشعب السوداني الشقيق أن ينعم في ظل قيادتكم الرشيدة بالسلام والإستقرار والديمقراطية والرفاهية.

نسأل الله أن يوفقكم ويسدد على طريق الحق والخير خطاكم ، والسلام ،،

حسين خليفة

رئيس المكتب التنفيذي

للتحالف الديمقراطي الإرتري

## ملاحظاتنا حول خطاب أسيااس بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للإستقلال

الحكومة الإرترية تتشدد بوجود تنمية مستمرة في البلاد ولكنها لا تستطيع من الناحية الواقعية البرهنة على دعاويها تلك في ظل غياب الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالوضع الإقتصادي ، والتي من خلالها يتسنى لنا تقييم الوضع بشكل دقيق ،

وفي الوقت الذي يؤكد فيه النظام وجود التنمية فإن المعارضة ترى عكس ذلك ، بل ترى أن البلاد تعيش حالة من الإنهيار التام في مختلف مناحي الحياة ، وبالتالي يصعب الوصول إلي تقييم مشترك بين النظام والمعارضة في هذا الصدد .

وفيما يتعلق بخطاب أسيااس هذا العام فقد تميز بانعدام الشفافية والوضوح ، ومن ذلك قوله " أن كل ما خطط له من برامج لم ينفذ بعد ، ولكن لدينا امكانيات لتنفيذه ، خصوصا وقد اكتسبنا تجربة ثرة مدعومة بالعلم والمعرفة ، فضلا على أننا قد وفرنا آليات ذات تقنية عالية . واستطعنا من خلال الاعتماد على الذات أن ننظر إلى المستقبل بعين ثاقبة . ومن ثم فإن عام 2005م يعد عام الانتقال إلى التنمية الإقتصادية في البلاد ، فكل الخطط والبرامج التي اعتمدت على القوى البشرية تم تنفيذها والفراغ منها على الوجه الأكمل "

وحديثه من أن المشاريع التي تحتاج إلى آليات كبيرة تأثرت بارتفاع الوقود ، فإنه لا يمكن التباهي بالمشاريع التنموية التي تعتمد على القوى البشرية وحدها ، وخصوصاً وأننا في الألفية الثالثة التي تشهد تطورا عاليا في التقنيات "

بالطبع لا توجد تنمية حقيقية ، إلا ما يراد من خلالها للنظام تجميل وجهه ، والتي تتم في الأساس على حساب حقوق ومصالح الشعب الإرتري ، مما يعد تكرار لمظالم العهود الاستعمارية السابقة ... وما مشاريع وارساي ويكألو إلا دليلا ساطعا على المشاريع التي أفضت إلي العبودية ، وليس التنمية كما يدعي النظام.

موضوع آخر يتوجب تسليط الضوء عليه وهو قول أسيااس " أن ارتفاع سعر الوقود مؤخرا أضرب كثيرا باقتصاد الدول الفقيرة وبالأخص إرتريا التي تأثرت بصورة أكبر وذلك نتيجة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية .. كل ذلك أدى إلى تعطيل برامج التنمية في البلاد " ... حديث أسيااس هذا لا يخلو من مفارقات ، فمثلا كيف يستقيم عقلا توفير آليات ذات تقنيات عالية لمشاريع التنمية ، في الوقت الذي يشكو فيه من ارتفاع سعر الوقود وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية ، حيث من المعروف أن انخفاض سعر العملة يترتب عليه عجز في القدرة الشرائية وبصورة أخص على عملية الاستيراد !!!؟

والذي يمكن استنتاجه وبدون صعوبة مما سبق ، هو خطورة الوضع الإقتصادي الذي يعيش في ظلّه شعبنا . كما أن اتهام رأس النظام في كلمته التي ألقها بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للإستقلال للتجار الإرتريين بالجشع والنهب هي عامل ومؤشر آخر إلى خطورة الوضع الإقتصادي في إرتريا .

فالتجارة عادة ينحصر نشاطهم في عملية نقل المنتج من السلع من مؤسسات الانتاج إلى السوق ، وبالتالي ليسوا مسئولين من انتاج السلعة ولا يتحكمون في العرض والطلب أو من جودة السلعة من عدمها ، بل يتعلق ذلك بمؤسسات الانتاج والتصدير والتوريد ، وهذه المؤسسات تسيطر عليها حكومة أساس نفسها، فحتى الرخص التجارية للتجار والتي تعتبر مصدر رزق أسرهم تم سحبها منهم دون إبداء أسباب .

والشئ الطبيعي لإرتفاع سعر السلع الاستهلاكية هو أن المعروض من السلع لا يوازي أو يلبي حاجة السوق من الطلب ، والجهة المسؤولة من معالجة هذا الخلل هي حكومة أساس باعتبارها الجهة المسيطرة على ذلك وليس التجار الذين شن عليهم أساس حملة شعواء ، ليس حرصا بالطبع على المواطن ومصلحه ، بل من أجل الإنقراض على ما تبقى من نشاطات التجار .

وعندما يقول أساس " بأن الحكومة كانت قد سلمت قطاع المواصلات الشعبية لتجار القطاع الخاص ، إلا أننا عندما لمسنا تجاوزاتهم غير القانونية والتي أفضت إلى عملية نهب واستغلال ألحقت ضررا بمصلحة الشعب قامت بالتدخل في وقف تلك الأنشطة والمؤسسات التجارية " ... انتهى ، وينم هذا أيضا عن الطبيعة الاستحواذية للنظام الدكتاتوري، على مفاصل الإقتصاد الوطني.

فمن خلال خطاب أساس في المجال التنموي ، يمكن من السهل معرفة الجانب السياسي للخطاب وعلى حد قوله " أن المجتمع الدولي بصفة عامة والغرب وأمريكا بصفة خاصة يقدمون المساعدات لاثيوبيا بينما يحجبونها عن إرتريا ، إضافة إلى بقية الضغوط التي تمارس ضدنا " ...، وحديثه هذا إن دل على شئ إنما يدل على العزلة الدولية التي يعاني منها النظام .

وللمرة الثانية يتهم النظام أمريكا بأنها " تقوم بمحاولة تنفيذ انقلاب ضد نظامه ، وذهب رأس النظام أكثر من ذلك ، حيث حمل أمريكا عميلة هروب الشباب الإرتري " .

ولا تنطلي على أحد محاولة نظام أساس اليانسة هذه الهادفة إلى تحريك المشاعر الوطنية للإرتريين بغرض استدرار عطفهم ودعمهم السياسي والمادي حتى يضمن استمراريته في السلطة .

من السياسات المشينة لنظام أساس محولاته التجزئية والتضليلية للشعب ، وذلك كقوله " إن الأعداء يحاولون تفتيت الكنيسة الأورثوذكسية " ... فالغرض من هذا هو كسب ود الأغلبية من خلال إقناعهم بأن الأقليات المسيحية الأخرى تحيك المؤامرات ضدهم من جانب ، وللحصول على التغطية لجرائمه التي يرتكبها ضد الاقليات المسيحية من جانب آخر ، وبهذا يكون قد أكد أساس شخصياً أنه لا يملك أية مصلحة في وحدة الشعب الإرتري وتعايشه .

ومن كل ما سبق نستطيع القول وبما لا يدع مجال للشك بأن إرتريا تمر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة ، وما خطاب أساس الذي ارتكز على التعقيدات غير الموضوعية إلا صورة من صور التمادي في تضليل الجماهير بغية ضمان استمراريته في الحكم والهيمنة على مقدرات الوطن والشعب .

### حوار مع الأستاذ :

محمد نور أحمد مسنول مكتب الشئون الاجتماعية للتحالف الديمقراطي الإرتري  
حول القضايا الإرترية الراهنة

التقي إعلام التحالف الديمقراطي الإرتري بالخرطوم مع الأستاذ محمد نور أحمد مسنول مكتب الشئون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي ، ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الإرتري ، وأثار معه عدد من القضايا ، منها الوضع السياسي على سعيد التحالف ونشاطاته في الفترة الماضية والنظام الإرتري

وأوضاعه ؛ فضلا عن قضايا اللاجئين ، وأخيرا مدلولات تصريحات وزير خارجية السودان حول إرتريا في الأونة الأخيرة ، بالإضافة إلي قضايا أخرى .

وهذه حصيلة إجابات الأستاذ محمد نور أحمد : -

1/ نرجو أن نطلعنا على آخر المستجدات في الساحة السياسية الإرترية فيما يتصل بنشاط التحالف الديمقراطي أو الوضع في داخل إرتريا ؟

ما يحدث في إرتريا هو أمر قديم يتجدد كل يوم ويتمثل ذلك في الارتفاع الفاحش والمستمر في الأسعار مع ثبات مستوى الدخل وسيطرة الحزب على النشاط الاقتصادي في البلاد في مختلف مناحيه حتى تجارة المفرق أصبح ينافس فيها التجار الصغار ذوى الرأسمال المحدود وعمليات التصديق في المناطق التي يتواجد فيها الذهب وكان للمواطنين دور في هذا المجال وبيع حصيلتهم إلى الضباط المتقاعدين أو المتنفذين الحاصلين على امتيازات لتداول هذه التجاره كوسيط بين المواطن والبنك الذى يدمهم بالمال لهذا الغرض . ولم يتوقف عبور الشباب الحدود الإرترية والسودانية هربا من معانات الخدمة العسكرية الإلزامية إلي المجهول الذي قد يكون أفضل لأن أمر الخدمة غير محدد ومستقبلهم مجهول فهم محرومون من مواصلة تعليمهم أو من البحث عن عمل لمساعدة أسرهم الفقيرة أو حتى إقامة أسرة . أما القبضة الأمنية فتزداد كل يوم حدة فقد تم تقسيم البلاد الى ست مناطق عسكرية على رأس كل منها جنرال " جربندى " لا يقيده قانون أو يردعه ضمير يعيث في منطقتة فسادا ، فهو الأمر والنهي يعتقل من يشاء ويضرب من يشاء ما دام ذلك يؤدي إلى إحكام السيطرة وتأمين النظام وعلاقة هؤلاء برأس النظام ، أما الحكام المدنيين الستة فإنهم مجرد صور لتزيين النظام وويل لمن يحتج منهم ضد تصرفات الحاكم العسكري ، وإلا سيفقد موقعه في اليوم التالي وهذا ما حدث لإبراهيم توتيل وخلفه الأمين شيخ صالح ، ويبدو أن نفس المصير ينتظر مصطفى نور حسين المقرب جدا من رأس النظام والذي نقل أخيرا من المنطقة الخامسة القاش \_ سيتيت إلي منطقة الجنوب بسبب احتكاكه المستمر مع " فليوس " قائد منطقة عمليات إقليم القاش سيتيت العسكرية.

من الجانب الخدمي تدهورت الخدمة الصحية ، وتوقف التعليم الابتدائي الى حد كبير في مناطق المنخفضات بسبب فرض اللغات المحلية غير المؤهلة لنقل المعرفة رغم أنف أولياء الأمور الذين يعبرون عن رفضهم بالإمتناع عن إرسال أبنائهم وبناتهم فيكون الطفل هو الضحية . ويستخدم النظام لفرض سيطرته بث عيونه داخل كل بيت بحيث لا يتق والد في ولده أو يسكن زوج الى صاحبه وقس على ذلك في شتى المرافق والأماكن التي ترتادها العامة .

أما بخصوص الشق الثاني من السؤال والمتعلق بالتحالف الديمقراطي الإرتري أقول : التحالف لم يمضي على قيامه سوى ثلاثة أشهر على أحسن تقدير وهو مشغول بتعريف نفسه وإقامة بنية تحتية له لأنه قام من الصفر كما يقولون ، وفي هذا الصدد أقام له مركزين أحدهما في أديس أبابا والثاني في الخرطوم وأنشأ أقسام متخصصة في مختلف المناشط ، بدأت عملها وإن لم يكتمل بناؤها . كما أقام فروع له في السودان وفي بعض بلاد المهجر ، والعملية مستمرة لإقامة فروع له حيث يتواجد الإرتريون . وهناك في أوروبا الآن مسنول العلاقات الخارجية السيد أحمد ناصر والسيد أحنوم في أمريكا يقومان بهذه المهمة فضلا عن الاتصال بالمجتمع الدولي لتعريفه بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الإرتري في ظل الدكتاتورية والهمجية .

2/ تبرز في هذه الأيام أصوات تعول على الداخل أكثر من ذي قبل في عملية التغيير؛ في نظرك على ماذا تعزو ذلك ؛ هل لخيبة هؤلاء من فاعلية قوى التغيير في الخارج أم لأن هناك فعلا قوى في الداخل بمقدورها القيام بهذا التغيير؟

أنا لم أسمع مثل هذه الأصوات لكني لا أستبعدها ، وحتى لا أختلف معها لأن قوى التغيير وأدواتها توجد بشكل أساسي في الداخل لذلك لا بد من تحريكها ، وتلك هي المهمة الأساسية للتحالف الديمقراطي . فهناك قوات الدفاع الإرترية التي يعاني أفرادها أسوة ببقية المواطنين ومثلهم أجهزة الأمن الذين يستخدمهم النظام جميعا لقمع أهلهم . وهناك القطاعات الطلابية والعمالية والعاملين في أجهزة الدولة الخدمية ثم المواطن العادي وحتى رجال الدين هؤلاء جميعا هم قوى التغيير ولا بد من الوصول إليهم وتحريكهم وهذا هو التحدي الذي يواجه قوى التحالف الديمقراطي الإرتري .

3/ إلي أي مدى في نظرك يشكل التحالف الديمقراطي الإرتري منطلقا للنظام الديمقراطي الذي ننشده في إرتريا ؟

التحالف هو عبارته عن تجمع من تنظيمات سياسية مختلفة كانت تحت لواء تنظيم واحد هو جبهة التحرير الإرترية ، قد تكون بعضها ما تزال محكومة بعقلية نظام التنظيم الواحد والرأي الواحد الذي لا يقبل الرأي المخالف له ، ومن يمتلك القوة هو الذي يسيطر وهذه العقلية هي التي سادت طوال فترة الثورة وحتى قيام الدولة والذي أثمرت النظام الدكتاتوري الحالي .

ولكن ربما تعلمت التنظيمات السياسية في هذه المرحلة من التجارب الذاتية للثورة الإرترية أو تجارب الآخرين للجوء إلي لغة الحوار للبحث فيما هو مشترك وكانت ثمرة ذلك التجمع الوطني ثم التحالف الوطني وأخيرا التحالف الديمقراطي الإرتري وهذا تطور يحسب لها ونتمنى أن نعززها بتضييق شقة الخلافات والتأكيد على

ماهو وطني والتركيز على قضية اسقاط النظام الدكتاتوري أو إجباره على الجلوس للتفاوض مع المعارضة والبحث عن مخرج من المأزق الإرترى وصولا إلى نظام ديمقراطي ، أما في حالة سقوط النظام ولا أعتقد أن ذلك سيتم بمعزل عن مشاركة قوى الداخل فإن القضية الفورية التي يجب حلها هو الفراغ الذي سيحدث في الحكم والذي يجب ملؤه لإستتباب الأمن وعدم تعطل دولاب عمل الدولة ولا أعتقد أن أمرا كهذا غائب عن تفكير قوى التحالف والبنية التحتية للدولة موجودة.

أما إعادة صياغة هياكل الدولة فهذه مسؤولية الحكومة المنتخبة وفقا للدستور الذي سيره الشعب عن طريق ممثليه ، أما في المرحلة الانتقالية فيمكن حسب مقترح الحزب الديمقراطي الإرترى إذا حظي بقبول بقية أطراف التحالف الإستفادة بشكل مبدئي من دستور الحكومة الارترية المجدد رغم عيوبه .

4/ على افتراض أن التحالف الديمقراطي الارترى سيكون البديل المرتقب في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام ؛ الى أي مدى تستجيب هياكل وآليات التحالف لأعباء تلك المرحلة ؛ وماهي الترتيبات التي ينبغي القيام بها للتصدي لتلك المهام ؟

من الصعب أن نتحدث الآن عن فرضية أن التحالف الديمقراطي سيكون البديل المرتقب في المرحلة الانتقالية ، ذلك يجافي حقائق على الواقع ، وهو وجود قوى وإن كانت صامتة اليوم إلا أن هذه القوى سيكون لها دورها في اسقاط النظام أو إجباره ، وهي قوى الداخل في الجيش والأمن وأجهزة الدولة المختلفة والقواعد الطلابية والعمالية والمعتقلين السياسيين أو من يبقي منهم على قيد الحياة أو من بقيت لديه بعد السجن قوة تمكنه من الاندماج في العمل العام والواجهات الإجتماعية ، كل هذه القوى لابد من مشاركتها بشكل أو آخر . أما الهياكل الحالية فإنها ما تزال في طور الإنشاء ولا تتحمل عبء مهام المرحلة الانتقالية بوضعها الحالي .

5/ أولى التحالف الديمقراطي قضية اللاجئين الإرترين عناية خاصة في مداوات اجتماعات التأسيس ؛ وبرز ذلك جليا في بيانه الختامي ؛ غير أننا لم نلمس إلي الآن تحركا يوازي تلك الاهتمامات ؛ ماهي حقيقة الموقف في هذا الشأن ؟

لقد اتخذ التحالف في ختام اجتماعاته أربع قرارات بشأن اللاجئين هي .

- 1- إقامة واجهة رسمية لهم .
  - 2- تشجيع رافضي الخدمة العسكرية الإلزامية علي إقامة لجنة متابعة خاصة بهم .
  - 3- عكس قضية اللاجئين في وسائط الإعلام العالمية .
  - 4- شرح وتوضيح أوضاعهم للجهات العليا بالبلد المضيف .
- نظرا لأهمية القرار الأول لأنه سيمنح اللاجئين التحرك بشكل مستقل لعرض أوضاعهم وإسماع صوتهم للجهات الدولية المختصة بأمرهم والمنظمات الإنسانية فإن هناك خطة لعقد مؤتمر للاجئين قبل نهاية هذا العام وتمهيدا لذلك سيجتمع المجلس المركزي للمنتقي في الثالث الأول من شهر يوليو عام 2005م ليضع خطة لعقد مؤتمره .
- أما بخصوص الرافضين للخدمة العسكرية الإلزامية فإنهم شكلوا لجنة تتابع أوضاعهم وسيتم بحث العلاقة بينهم وبين لاجئي المعسكرات .

6/ بدأ خافتا صوت تجمع محور صنعاء ؛ خصوصا بعد الاجتماع الأخير الذي عقد بالخرطوم أواخر العام المنصرم ؛ والذي تقدم فيه الرئيس اليمني بمقترح حل الخلافات بين كل من إرتريا من جهة وأثيوبيا والسودان من جهة أخرى ؛ هل تعتقد بأن دول محور صنعاء ما تزال مجمعة حول أن النظام الإرترى يمثل عائقا في استقرار المنطقة ؟

دلت الأحداث الأخيرة من أمثال معركة دوليباي جنوب طوكر ، ومقتل صياد يماني بنيران القوات الارترية وتداعياتها على ما يقال عن جهود تحسين العلاقات بين النظام الارترى وجيرانه . وستنتظر طويلا تلك الجهود حتى توتي ثمارها لأن القضية الجوهرية تكمن في طبيعة النظام الإرترى الدكتاتوري الخائف من انتشار الديمقراطية في المحيط واستتباب الأمن والإستقرار فيه بما يهدد استمراره ، لذلك من المبكر جدا أن نقول بأن صوت دول صنعاء بدأ يصمت ، لأن الصمت يعني أن الأمور في المنطقة تسير بشكل طبيعي مما يعني أن ثمة تطور في العلاقات وهذا غير موجود ، ومن خلال قراءتنا للصحف السودانية في الأونة الأخيرة والشكوى التي تقدم بها وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل ضد إرتريا إلى مجلس الأمن ، و " المناكفات " التي حدثت بين وزيرى خارجية إرتريا والسودان عبر قناة الجزيرة ، وكلام محمد عمر محمود مديرعام الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الإرترية في قناة الجزيرة وهجومه على حكومة الإنقاذ ، وكيف أنه لا يبالي بها لأن أصدقائه في طريقهم إلى السلطة قريبا .

أما بالنسبة للعلاقة اليمنية الإرترية فقد استنكر الرئيس علي عبدالله صالح في اتصال هاتفي مع نظيره الإرترى حسبما جاء في نشرة الجزيرة مقتل الجندي اليمني بتهمة تجاوزه المياه الإقليمية اليمنية إلى المياه الإقليمية الإرترية ، ونقلت وسائل الإعلام عن الرئيس علي عبدالله صالح قوله للرئيس أسيااس بأنه كان بالإمكان التحقيق مع الصياد إذا كانت هناك أي مخالفة منه دون أن يؤدي الأمر إلى قتله والاستيلاء على قاربه.

أما العلاقة الإرترية الأثيوبية فهي تراوح مكانها وليس ثمة ما يدل على تحسنها ، من هنا يمكن الجزم أن نظام أسباس يمثل في نظر دول محور صنعاء عائقا في استقرار المنطقة وعقبة أمام مشاريع التنمية فيها .

7/ صرح وزير خارجية السودان في أواخر يونيو بأن صير السودان قد نفذ تجاه النظام الإرتري؛ وأن النار التي يلعب بها ستحرق أصابعه؛ ماهي مدلولات تلك التصريحات في رأيك؟

ما قاله وزير خارجية السودان في يونيو الماضي بأن نظام أسباس يلعب بالنار هو نفس ما صرح به وزير داخلية السودان قبل عام . مما يعني أن السودان يملك الأسلحة التي سيرد بها علي النظام الإرتري ، أما عن ماهية هذه الأسلحة وكيف سيستخدمها السودان ، فالسودان وحده أدري بذلك لكن الرسالة هنا واضحة بأن السودان سيرد بما يقتضيه الموقف والضرورة .

8/ أنهى الحزب الديمقراطي الإرتري مؤخرا اجتماعاته بالخرطوم ؛ ما هي مستجداته ؟

نتائج اجتماعات المجلس المركزي منشورة في موقع الحزب علي شبكة الإنترنت وفي مواقع إرترية أخرى ويمكن الرجوع إليها.

## السيادة .. المفترى عليها

عندما سئل الأمين محمد سعيد سكرتير الحزب الحاكم في المقابلة التي أجرتها معه مراسلة جريدة الرأي العام السودانية في أسمرأ مؤخرا عن أوضاع حقوق الإنسان في إرتريا قال بملئ فمه ، ليس من أولوياتنا مسألة حقوق الإنسان "

ولما سألته عن الأحزاب السياسية .. لم يجد الإجابة في حاضره وواقعه فلجأ إلي الماضي ، إلي ذكرياته عن مرحلة تقرير المصير في الأربعينيات من القرن الماضي قبل أكثر من ستين عاما ، فأملئ عليها أحزاب تلك الحقبة من الشيوعي والتقدمي ، إلي الرابطة الإسلامية والوحدوية ، وبرلمان منتخب ، وهلما جرا.. علي طريقة " كان أبي " ، وعلي اعتبار أن سؤلها كان هو حول الأحزاب في الحاضر أعادته المراسلة من الماضي إلي الحاضر بالقول أين هي الآن؟ ثم لجأ مرة أخرى إلي الإيمانيات والروحانيات والطموحات ، مؤكدا أن نظامه يؤمن (في خياله) بالتعددية والديمقراطية وأنه ضد الشمولية حتي لو كان ذلك نظام الجبهة الشعبية . مما يعد اعترافا من الأمين محمد سعيد بأن نظامه نظام شمولي ، والديمقراطية عنده ما تزال أمنية (تداعب خياله) ، وكل ذلك والكلام للأمين محمد سعيد يعود إلي الحرب غير المعلنة مع أثيوبيا .

إلا أن إجابات الأمين محمد سعيد أعلاه تفجر أسئلة أكثر من أن تعطي إجابات ، فمثلا كيف يبرر وجود نزاع مع أثيوبيا استباح وانتهاك الحقوق والحريات ، وكيف يمكن جدليا الربط بين حماية السيادة الوطنية الإرترية وإذلال الإنسان الإرتري واغتصاب حقوقه ؟ وما هو الفرق بين التغول علي تلك الحقوق من قبل نظام أسباس أو من أي نظام أجنبي آخر؟ وهل الشعوب المقموعة والمنتهكة حقوقها والمغلوبه علي امرها من انظمتها ومن أبناء جلدتها مؤهلة للدفاع عن سيادتها؟

وهل النزيف اليومي الذي تتعرض له إرتريا بهروب الآلاف من شبابها نحو البلدان المجاورة وترك العشرات من الدبلوماسيين أماكن عملهم وطلبهم اللجوء السياسي بسبب سياسات نظام الأمين ورنيسه اسباس سيخلق ظروفا مواتية للدفاع عن هذه السيادة المفترى عليها ؟ وكيف يكون هروبهم أمرا عاديا في ظل التهديدات الأثيوبية كما يدعي ؟

إذن عند الأمين ونظامه فإن هروب الشباب أمر عادي ، وترك عشرات الدبلوماسيين أماكن عملهم وتخليهم عن النظام أمر عادي جدا ، وانتهاك حقوق الإنسان أمر عادي جدا .. وعلة ذلك في نظر الأمين محمد سعيد ونظامه أن ذلك أمر يحدث في كل دول العالم ... وما دام كل ذلك يعد عاديا عنده ... يبقي سؤال أخير ينتظر الإجابة من الأمين وحاشية الدكتاتور اسباس ، وهو ألا تحتاج السيادة لمن يدافع عنها؟!!!

إن حماية السيادة التي يشرد النظام الدكتاتوري في إرتريا المواطنون باسمها ليست سوى مطية وحجة من خلالها يحاول النظام الاستمرار في سدة الحكم وإقصاء الآخرين ، مما حول إرتريا إلي شركة استثمارية ، يكون فيها المساهمين والمستفدين حفنة من الأشخاص المدنيين والعسكريين ، يهمهم ربحهم واستمراهم في الحكم .. وقضية السيادة هي مجرد وسيلة لتضليل ما تبقي من الرأي العام الإرتري . فالأصل في السيادة هي حق وحمي الدولة المكونة من الأقاليم والسلطة والشعب الذي يحمي هذه السيادة والسلطة ، ، أما عندما يختزل مفهوم السيادة في السلطة فهي ليست سيادة ، بل هي استبداد ودكتاتورية تكون فيه السلطة في يد شخص واحد دون الاستناد إلي قوانين معينة يخضع له المحكومون بدافع الخوف ، ويكون ثمره الحكم في هذه الحالة مثلما هو قائم في إرتريا لصالح جماعة محددة .

عليه فإن السيادة التي تذبح باسمها حقوق الإنسان في إرتريا ليست سوى مطية لسلطة دكتاتورية متعفنة . وبالتالي لم يبق أمام الشعب الإرتري في مواجهة هذه الدكتاتورية التي يتبجح أركانها نهارا جهار بأن حقوق الإنسان ليست من أولوياتهم ، إلا أن يضاعف من نضالاته لإسقاط الدكتاتورية ، ويقوم بدلا عنها حكومة

ديمقراطية تحترم وتصون حقوقه الإنسانية والسياسية. حكومة تنبثق عن إرادته الحرة عبر صناديق الانتخابات التي تتنافس فيه جميع القوى والأحزاب دون حجر أو منع. من أحد . وحكومة يخضع فيها الجميع حكاما ومحكومين للقانون وحده ، وتكون الكلمة العليا فيها للقانون وليس لإرادة الحاكم.

## الأنشطة والتقارير..

### إجتماعات التحالف الديمقراطي الإريتري بالأجنيين الإريتريين بشرق السودان

عقد رئيس المكتب للتحالف الديمقراطي الإريتري بحضور أعضاء من القيادة المركزية للتحالف إجتماعات ولقاءات عدة في أواخر مايو المنصرم بشرق السودان ، وقد شملت هذه الإجتماعات كوادرن التنظيمات المنضوية في التحالف وفعاليات وفئات إجتماعية ناشطة ، ففي لقائه بكوادرن التنظيمات قدم رئيس المكتب التنفيذي السيد حسين خليفة شرحا وافيا لنشاطات التحالف في مختلف الميادين موضحا أن المكتب التنفيذي أعد كافة الخطط والبرامج العملية للتحالف ، ودعى كوادرن التنظيمات التحالف لمضاعفة جهودها سواء على مستوى تنظيماتهم أو التحالف لتصعيد النضال ضد النظام الدكتاتوري الحاكم في بلادنا ، ثمنا لمبادرات الكوادرن للإسهام في تطوير أداء التحالف الديمقراطي عموما في الفترة الماضية، كما عكس أنشطة التحالف الخارجية في منطقة القرن الأفريقي وأروبا والولايات المتحدة . الى ذلك وبتاريخ 03 يونيو 2005م التقى الوفد بالأعيان ورجال الدين والتجار في هذه المواقع وأوضح لهم السيد حسين خليفة الوضع الراهن في إريتريا كما شرح لهم أهداف ونشاطات التحالف الديمقراطي الإريتري مبينا إن التغيير المستهدف يتطلب تضامنا للجهود كما ونوعا من كافة الفعاليات والفئات الإريتريّة ، مستشهدا في ذلك بدورهم وإسهامهم الفاعل في مرحلة الثورة وحثهم للمواصلة حتى يتم تقصير أمد استمرار النظام الدكتاتوري، كما رد على أسئلتهم واستفساراتهم بكل شفافية ووضوح واستمع لمقترحاتهم وتوصياتهم . ومن جهة أخرى وجه السيد رئيس المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإريتري رسالة صوتية للشعب الإريتري بالداخل عبر وسائل إعلام التحالف دعاهم فيها الوقوف الى جانب التحالف الديمقراطي ومضاعفة نضالاتهم من أجل تغيير النظام المستبد والمسلط على سيادة وحقوق الشعب الإريتري، بحكومة ديمقراطية تحترم الشعب وتكفل حريته وإزدهاره .

### تكوين فروع للتحالف الديمقراطي الإريتري بالمدن السودانية

قام السيد /محمد ظاهر شنقب مسؤول مكتب الشئون الجماهيرية للتحالف الديمقراطي الإريتري في الفترة ما بين 18-25 يونيو 2005م يرافقه السيد/ تسفاهوني مكنيل عضو القيادة المركزية للتحالف بجولة في ولايات السودان بصدد تكوين فروع التحالف بالمدن السودانية حيث عقدت إجتماعات مع ممثلي تنظيمات التحالف في كل من الخرطوم والقضارف وكسلا وبورتسودان ، وتم فيها شرح التطورات السياسية الراهنة على صعيد الساحة والتحالف الديمقراطي الإريتري ، كما وقد قام الوفد بتكوين فروع التحالف في تلك المدن ووضع لهذه الفروع لوائح وبرامج عملها مسترشدة في ذلك بالميثاق السياسي للتحالف وموجهات عمله المرحلية ، هذا وقد شكلت هذه الفروع قياداتها بالانتخاب الديمقراطي .

تقارير إخبارية:

حول زيارة قيادة التحالف الديمقراطي الإريتري للدول الأوروبية

في إطار التحرك الدبلوماسي الذي أقرته إجماعات المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإريتري بدأ السيد أحمد محمد ناصر مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للتحالف الديمقراطي الإريتري بزيارة لبعض البلدان الأوروبية ، التقى خلالها بحكومات وأحزاب هذه البلدان كما التقى الجاليات الإريتريّة المتواجدة بها . ففي 2005/06/11م قام مسؤول العلاقات الخارجية للتحالف بزيارة هولندا حيث التقى بالمسؤولين في الخارجية الهولندية وشرح لهم الأوضاع في إريتريا موضحا السياسات الدكتاتورية لنظام الجبهة الشعبية وإنتهاكاته لحقوق الإنسان وممارساته الشمولية التي أصبحت جحيما يكتوي بناها الشعب الإريتري في مناحي حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما أوضح السيد أحمد ناصر في لقائه إلى دور وتعاضم المعارضة الإريتريّة في مواجهة هذه الدكتاتورية مشيرا في هذا الجانب للتحالف الديمقراطي الإريتري ونضاله من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان الإريتري .

كما عقد السيد أحمد ناصر خلال زيارته هذه إجتماعا مع ممثلي فروع تنظيمات التحالف الديمقراطي الإريتري المتواجدة بهولندا ، حيث شرح لهم أساليب العمل التي إستحدثها التحالف وسلمهم وثيقة تتضمن برنامج عمل التحالف الديمقراطي وحثهم على بذل المزيد من الجهود لتنفيذ برامج التحالف . وفور إنتهاء هذه اللقاءات عقد مسؤول العلاقات الخارجية للتحالف الديمقراطي الإريتري إجتماعا وسط حشد جماهيري كبير للإريتريين المتواجدين بهولندا وشرح لهذه الجماهير الأوضاع السياسية التي تمر بها الساحة السياسية الإريتريّة وما يقوم به نظام حزب الجبهة الشعبية من إنتهاكات لحقوق الإنسان وإستلاب إقتصادي وسياسي لكافة أبناء إريتريا ، ومن جانب آخر أكد السيد أحمد ناصر بأن التحالف الديمقراطي الإريتري جاء تعبيراً عن الرغبة والإرادة الذاتية لتنظيماته ولم يأتي نتيجة ضغوطات أو تأثيرات من جهات خارجية ، وشرح وثائق التحالف من ميثاق وقرارات وحث الجميع على المشاركة والمساهمة في تطوير هذه الوثائق مؤكداً بأن تقوية وتطوير التحالف الديمقراطي الإريتري هي مسؤولية الجميع مضيفاً أن وثائق التحالف ليست إنجيلاً أو قرآناً منزل ، بل يمكن تعزيزها وتجويدها من وقت لآخر . كما توجه بنداء خاص للمثقفين الإريتريين طالبا منهم العمل على إنقاذ بلادهم من الوضع المأساوي الحالي حتى لا تتردى إلى وضع أكثر سوءاً وطالبهم بوضع دراسات وتصورات وفق تخصصاتهم لكيفية إدارة وبناء إريتريا مستقبلاً .

وفي محطة أخرى من هذه الجولة عقد السيد مسؤول العلاقات الخارجية للتحالف إجتماعا موسعا في 2005/06/17م بالعاصمة البريطانية (لندن) مع ممثلي تنظيمات التحالف وأعضاء لجنة حقوق الإنسان الإريتريّة وملتقى الوفاق الإريتري ، وتطرق في إجتماعه معهم إلى أساليب العمل التنظيمية التي أستحدثت في التحالف بغية إرساء أرضية ثابتة وواضحة تضمن إستمرارية التحالف وتطوير أدائه ، ودعى الإرتريين في التحالف وخارجه والذين يناضلون جميعا من أجل إرساء العدالة والديمقراطية الحقيقيتين في بلادنا لمضاعفة تعاونهم أكثر من أي وقت مضى ، وقال السيد أحمد ناصر أن الوقت الذي نحن فيه ليس للمحاكمات المتبادلة بل يتطلب أن نكون فيه يدا واحدة من أجل إسقاط النظام الديكتاتوري أولاً ومن ثم إحلال نظام يولد عبر إجراء إنتخابات تنافسية حرة ويؤمن تداولاً سلمياً للسلطة بين مختلف القناعات الإريتريّة بأسلوب ديمقراطي سليم . في السياق نفسه وبتاريخ 2005/06/19م عقد بالعاصمة البريطانية إجتماعا جماهيريا حاشداً وقد خاطبه السيد مسؤول العلاقات الخارجية للتحالف ، حيث أدلى بشرح واف لمجمل التطورات الجارية في إريتريا وحالة الإتهيار التي يمر بها النظام ، وفي معرض حديثه أكد أن التحالف الديمقراطي الإريتري اكتسب مناعة من خلال التجارب التي مرت بها المعارضة الإريتريّة في وحدتها ، وهذه المناعة ستمكّنه من تجاوز المصاعب وتؤمن مسيرته نحو الحرية والديمقراطية الحقيقيتين في إريتريا ، كما تقدم بالشكر والتقدير للدول التي وقفت مع التحالف وبالتالي مع قضايا الشعب الإريتري وحقوقه وعلى رأس هذه الدول السودان واليمن وإثيوبيا داعيا القوى المحبة للسلام والديمقراطية في العالم مناصرة الشعب الإريتري في مناهضته للدكتاتورية والشمولية القائمة في وطنه . هذا وقد أجاب السيد أحمد ناصر على تساؤلات الحضور وأكد لهم بأن مسيرة المعارضة ماضية وأن الخلافات في المعارضة الإريتريّة قد تم إحتوائها والدليل على ذلك أن التحالف الديمقراطي الإريتري يضم اليوم في عضويته ستة عشرة تنظيمًا.

وبخصوص لقاءاته مع المسؤولين والناشطين في مجال حقوق الإنسان ومناصرة الديمقراطية بهذه الدول أوضح أنه قدم شرحا ضافيا للأوضاع المتدهورة في إريتريا جراء سياسات النظام في كافة الحقول ، وممارساته القمعية ومواصلته عسكرة الشعب قاطبا في ظل غياب تام لأبسط الحقوق وأسيادة للقانون ، إضافة إلى المجاعة القائمة حاليا، مما جعل إريتريا بلد طارد لأهله، كما تطرق معهم للأوضاع المأساوية للأجنيين الإريتريين في الداخل والخارج على السواء جراء سياسات وممارسات النظام . وحول جولته هذه قال السيد أحمد ناصر مسؤول العلاقات الخارجية للتحالف الديمقراطي الإريتري أن هذه الجولة تأتي في إطار برنامج التحالف لإعمار العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم قاطبة وبخاصة دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واللقاء بمسؤوليها والهيئات والفعاليات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناصرة التحولات الديمقراطية وبناء وتطوير جسور العلاقات معها .

## مجلس ملتقى اللاجئيين الإرتريين بالسودان ينهي اجتماعه الدوري الثاني بمدينة القضارف

السبت 9 يوليو 2005 م

عقد مجلس ملتقى اللاجئيين الإرتريين بالسودان اجتماعه الدوري الثاني في التاسع من شهر يوليو 2005 م بالقضارف، تحت شعار " اللاجئون أساس الثورة وسند التغيير وقوة للتعمير " افتتح اللقاء بكلمة من رئيس المجلس الأستاذ محمد الحاج صالح طنبجة رحب فيها بأعضاء المجلس ، و بالأستاذ محمد نور أحمد مسنول مكتب الشئون الإجتماعية في المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإرتري والذي وصل للمشاركة في افتتاح دورة المجلس هذه . كما تقدم رئيس المجلس من خلاله بالشكر للتحالف الديمقراطي الإرتري باسم ملتقى اللاجئيين للدعم الذي قدم للمجلس من أجل عقد هذه الجلسة.

وتطرق رئيس المجلس في كلمته إلى أسباب اللجوء وآثاره والتي لا يدرك أبعاده حسب قوله إلا الذي اكتوي بناه وعاش مراراته ومعاناته . وقال أن المفوضية السامية للاجئين اتخذت قرار بند الإنقطاع بعد نهاية المدة التي قررت بها بخصوص العودة الطوعية إلى إرتريا ، ليس على أساس انتفاء تقديرها لانتهاء أسباب لجوء الإرتريين ، بل بناء على طول فترة بقائهم لاجئين في السودان ، مما يعد اجحافاً واستكراها لهم على العودة بما يتناقض مع مفهوم العودة الطوعية . ولذا فإن اللاجئيين الذين لم يسعفهم الحظ في اجتياز عملية الفحص القانوني غير المنصفة الذي تنبته المفوضية لبقاء أو انتفاء صفة اللجوء ، وبدرجة أقل الذين اجتازوا الفحص ومدت لهم صفة اللجوء وتم تجميعهم في عدد من المعسكرات يعانون من إنعدام الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والمعونات الغذائية على ضآلتها المعهودة أصلاً في الحالة الأولى وفي تدنيها وقتلتها في الحالة الثانية ... وقال أن مفوضية اللاجئيين قد تعاملت مع ملتقى اللاجئيين والهيئات

المنبثقة عنه بالشك والريبة والتمنع باعتبارها - أي عملية تكوين ملتقى اللاجئيين الإرتريين - حسب قولها تعد أول سابقة في العالم ، لم يسبق للمفوضية أن تعاملت بمثلها، وأنهم غير راغبين في سن حالة غير مسبوقة . وأضاف رئيس المجلس بأن ملتقى اللاجئيين بالإضافة إلى أنه يمثل واجهة تمثل اللاجئيين فإنه وعاء تنصهر وتتعايش فيه كل القوى والأحزاب الإرترية المختلفة من أجل تحقيق هدف مشترك دون توجس وارتياح ، كما يمثل الملتقى في تقديري - وما زال الحديث لرئيس المجلس - ممارسة عملية للديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر اللذان نتطلع إليهما في بلادنا .

ثم أعطيت بعد ذلك الكلمة للأستاذ محمد نور أحمد ، والذي عبر عن سعادته بهذا اللقاء الذي جمعه برفاق درب النضال والثورة الذين ناضلت معهم جنباً إلى جنب . والذين كنت وإياهم نأمل في أن يضع الاستقلال الذي أنجز في مايو 1991 م بتضحيات كل أبناء إرتريا بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية ، نهاية لمعاناة مرحلة مضت ، ويشكل بداية انطلاقاً لمرحلة وعهد جديد يسوده السلام والاستقرار في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية وفي ظل تنمية متوازنة في كل أنحاء إرتريا ونعيد إعتبار ما افتقدناه طوال سنوات الاستعمار . ولكن وللأسف الشديد أصبح ذلك الحلم سرايا بسبب سياسات أسيااس " نيرون إرتريا " الذي نصبناه على أنفسنا في غفلة من الزمن . مما أجبر شعبنا اليوم على استئناف رحلة البحث عن الحرية من جديد . فأسياس الذي نصبناه علينا لا يتلذذ ولا ينتشي إلا على معاناة الشعب الإرتري التي يتقنن في تكريسها وابتكار أساليب وفنون جديدة في مضمارها .

ثم استعرض الأستاذ محمد نور أحمد الفترات التي تعرض الإرتريون فيها إلى اللجوء ، وقسمها إلى مرحلتين الأولى بدأ في عام 1967 م ، نتيجة سياسة الأرض المحروقة ، وتجفيف منابع الثورة التي انتهجها النظام الإستعماري ، والتي باءت بالفشل بسبب صمود الشعب الإرتري وتمسكه بأرضه ووقوفه مع ثورته . أما المرحلة الثانية من اللجوء بدأت عقب الحرب الأخيرة التي أشعلها نظام أسيااس مع أثيوبيا بحجة استعادة بادمي ، وكان بالإمكان استبعاد ويلاتها وماسيها وحل الخلاف الحدودي واحتفاظ إرتريا ببادمي لولا غطرسة وسوء تقدير رأس النظام ، كما كان بالإمكان التقليل من آثار تلك الحرب المدمرة لو استجاب رأس النظام للوساطات الإقليمية والدولية التي نشطت في حينها لحل الخلاف بالوسائل السلمية ، بما يحفظ لإرتريا أرضها وكرامتها ، ومن ثم يحفظ مقدراتها البشرية والمادية .

وحول مهام ملتقى اللاجئيين أبان مسنول مكتب الشئون الاجتماعية في التحالف الديمقراطي الإرتري بأنه دور لا يقتصر على المسائل الإنسانية فحسب ، بل يمتد دوره للقضايا السياسية وهو أحد مداخل وآليات استنهاض الإنسان الإرتري عامة واللجئ على وجه الخصوص للمساهمة بدوره في عملية التغيير الديمقراطي المنشود في بلادنا ، مما يضاعف من دور ومسئوليات مجلسكم الموقر للقيام بالمهام المنوطة به بالصورة المطلوبة ،

وذلك بعد أن يقيم بموضوعية أداءه في المرحلة الماضية حتى يمضي وينطلق وهو أكثر قوة وعزيمة لبلوغ الأهداف والغايات المرجوة .

بعد ذلك جاء دور الأمين العام لملتقى اللاجئين الأستاذ حامد دلشاي لتلاوة تقرير الاداء عن الفترة الماضية عكس من خلاله إنجازات وإخفاقات اللجنة التنفيذية في الفترة محل التقرير ، والمعوقات ، وروية اللجنة التنفيذية لمهام المرحلة القادمة وكيفية القيام بها.

ومن خلال التقرير وقف المجلس على مجمل أداء المرحلة السابقة ، وتمت مناقشته من خلال إبداء الملاحظات والاستفسارات ... أتحتب بعدها الفرصة للأمين العام للرد والتوضيح والتعليق ... حول مجمل المسائل والقضايا التي أثرت من قبل أعضاء المجلس سواء كان تساؤلاً أو ملاحظة .. وأنوه هنا إلى أن الأمين العام للملتقى عندما سنل عن نتائج زيارته للنرويج ، أوضح بأن الزيارة كانت تعريفية واستطلاعية عرضنا فيها قضية اللاجئين الإرتريين بالسودان للجهات التي أتيج لنا مقابلتها ، واستعرضنا ذلك من خلال الشرح بالإضافة عن طريق شريط فيديو تسجيلي أعد لهذه الغاية يعكس مختلف معاناة اللاجئين .

وتوصل المجلس بالإجماع إلي أن أداء اللجنة التنفيذية والمجلس خلال الفترة الماضية لم يكن بمستوى الطموح والتطلعات والآمال التي علقت عليهما من قبل جماهير الملتقى ، كما أمن المجلس بالإجماع على غياب المؤسسة أيضاً مع تقديره للأسباب التي حالت دون ذلك ، مع الإشارة إلى أن نشاط الأمين العام وبقيّة أعضاء اللجنة التنفيذية خلال الفترة الماضية قد أبقى فكرة الكيان حيا على الرغم من غياب المؤسسة مما لزم إشادة المجلس بذلك . غير أنه أكد على ضرورة التزام المؤسسة في العمل خلال المرحلة القادمة .

وبعد نقاش مستفيض أجاز المجلس بالإجماع التقرير الأدبي والمالي ، كما اتخذ المجلس القرارات التالية :-

عقد مؤتمر ملتقى اللاجئين في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2005 م بالخرطوم .

تعيين لجنة تحضيرية مكونة من ستة عشرة عضواً على النحو التالي :-

ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية .

ستة أعضاء من مجلس الملتقى على ان تكون من بينهم إمرأتان .

واحد للجمعية الطبية الإرترية .

واحد للاتحاد العام للطلاب الإرتريين .

خمسة من ذوي الإختصاصات التالية يتم تعيينهم بالتعاون والتشاور مع

التحالف الديمقراطي الإرتري ، وهم ، قانوني ، شخص مؤهل في اللغات الحية تحدثاً وكتابة

، باحث اجتماعي ، باحث نفسي ، شخص مشهود له بالفعالية ولديه رغبة في متابعة قضايا

اللاجئين .

كما تقرر أن يكون سقف عدد المشاركين في المؤتمر 150 شخصاً ، على أن تكون نسب المشاركة على النحو التالي :-

60% لمعسكرات اللاجئين .

20% لسكان المدن .

20% للنساء

وترك تحديد نسب كل معسكر ومدينة من النسب اعلاه للجنة التحضيرية وفقاً لغحصانية كل منطقة .

وفي ختام الاجتماع أوصي المجلس اللجنة التنفيذية والأمين العام متابعة القضايا والمشاكل التي تواجه اللاجئين الإرتريين الجدد والسعي لتذليلها ومعالجتها مع جهات الجهات المعنية ، وبالمثل أوصت اللجنة التحضيرية على تأمين مشاركتهم في المؤتمر القادم ضمن النسب والحصص الوارد أعلاه للمدن والمعسكرات والمرأة.

الجدير بالذكر أن مجلس ملتقى اللاجئين الإرتريين قد انبثق عن مؤتمر ملتقى اللاجئين الذي انعقد في يوليو من عام 1997 م ، والتأم المجلس في دورته الثانية هذه في يوليو الجاري ... وقد غيب الموت بعض أعضائه ... نسأل الله لهم الرحمة ولذويهم الصبر والسلوان .

## من جنيف الى روما: سيرا على الأقدام

قاما المواطنان الإرتريان صامويل قبري قرقيس وتخلي قبري قرقيس المدافعان عن حقوق الإنسان في منتصف شهر يونيو من هذا العام برحلة مشيا على الأقدام من جنيف بسويسرا متجهان نحو روما بإيطاليا ويسقطعان مسافة 1200 كلم وذلك تنديدا بالانتهاكات التي يمارسها النظام الديكتاتوري في إرتريا ضد السياسيين وأصحاب الرأي ، وسيقومان خلال رحلتها هذه بتوزيع المنشورات التي تشرح أهداف رحلتها

كما سيقومان بتجميع التوقيعات المؤيدة والتي قررا تقديمها الى مكتب بابا الفاتيكان والمنظمات المهمة بحقوق الإنسان ، ويذكر أن الجمعية الإريترية للسلام والديمقراطية بسويسرا هي المشرفة على هذه الرحلة وقد تعاونت مع صمويل وتخلي في تسهيل مهمتهما حيث قابلا عن طريق هذه الجمعية السلطات السويسرية وممثلي الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وذلك لشرح قضية شعبهما وأهداف رحلتها ، ويذكر بأن صامويل وتخلي سبق لهما أن شاركا العام الماضي في المسيرة المنددة بانتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا والتي نظمها الإريثريون القادمون من مختلف أنحاء أوروبا والتي إنطلقت من ألمانيا صوب بروكسل سيرا على الأقدام ولمسافة 640 كلم .

## السودان :

### السودان يتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن في وقت تتوالى فيه ردود الأفعال المحلية والدولية حول تدخلات نظام أفورقي في الشئون الداخلية للسودان

ما تزال تصريحات المسؤولين السودانيين تتوالى حول تورط نظام أسياح أفورقي في أحداث منطقة جنوب طوكر بولاية البحر الاحمر السودانية ، ففي مقابلة أجرتها بتاريخ 2005/6/24م إذاعة ال ( B-B-C ) مع والى ولاية البحر الاحمر اللواء معاش حقوقي حاتم الوسيلة اتهم الوالي وأثبت تورط نظام أفورقي في أحداث جنوب طوكر . موضحا بأن النظام الإرتري دأب على عرقلة المسيرة السلمية والحلول التي ارتضتها القوى السياسية السودانية لخلافاتها ، كما نفى الوالي تواجد قوات للمعارضة السودانية في الأراضي السودانية بل أكد تواجدها في عمق الاراضي الإرترية التي تنطلق منها للهجوم على الأراضي السودانية . وقال الوالي بأن القوات التي هاجمت منطقة دلوبيباي جنوب طوكر جاءت من عمق الاراضي الإرترية ومحمولة على سيارات لاندكروزر وبدعم لوجستي من قبل النظام الإرتري .

وأكد الوالي إستعداد ولايته وخاصة القوات المسلحة السودانية على رد العدوان وقال : إن صبر السودان قد نفذ تجاه سلوكيات وإعتداءات نظام اسمرأ وأن السودان على استعداد للرد على هذه الإستفزازات . وأن القوات المسلحة السودانية على أهبة الإستعداد سواء كانت على مستوى القوات البحرية أو الجوية أو البرية . وفي ذات السياق أكد معتمد محلية طوكر سليمان الكنزي ما قاله الوالي حول تورط نظام أفورقي في عرقلة المسيرة السلمية في السودان . ففي زيارة للمعتمد لمنطقة دلوبيباي أكد إنزعاج النظام الإرتري من توقيع إتفاق القاهرة بين الحكومة السودانية وتجمع المعارضة السودانية مؤكداً في ذات الوقت جاهزية ولاية البحر الاحمر للرد على عدوان نظام أسمرأ .

ويذكر في هذا الجانب أن حكومة نظام أسياح أفورقي لم تنف دعماً للمعارضة السودانية بل أكدت في تصريح على لسان وزير إعلامها على عيده بأن حكومته تقدم دعماً معنوياً وسياسياً لمؤتمر البجا والأسود الحرة وحركات المعارضة السودانية في إقليم دارفور .

وفي إطار ردود الفعل الدولية حول تورط نظام أفورقي في الشأن الداخلي للسودان طالبت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر سفيرها بأسمرأ من حكومة أسياح أفورقي الكف عن تدخلاتها السالبة في الشأن الداخلي السوداني . ففي تصريح للقائم بأعمال سفارة السودان بواشنطن " خضر هارون " لجريدة الرأي العام السودانية الصادرة بتاريخ 2005/6/25م ، أوضح بأن نائب وزيرة الخارجية الأمريكية " روبرت زوليك " وفي لقاء جمعه مع وزير خارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل في واشنطن بتاريخ 6/24/2005م قال : إن الإدارة الأمريكية حثت الحكومة الإرترية على وقف الإضطرابات التي تقوم بها ضد السودان محذرة في ذات الوقت حركات التمرد في شرق السودان من مغبة سعيها لتفجير الوضع في الإقليم .

من جهة أخرى تقدم الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني في السادس والعشرين من يونيو الجاري بشكوى ضد إرتريا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وإلى مجلس الأمن الذي يرأسه في هذا الشهر مندوب فرنسا مطالباً إياهم بضرورة أن يدع المجتمع الدولي حداً لتصرفات النظام الإرتري التي تعمل على زعزعة استقرار المنطقة عامة والسودان علي وجه الخصوص .

وأضاف أن السودان يتطلع بأن ينهض المجتمع الدولي بمسئوليياته تجاه إحلال السلام في السودان ويقوم بردع النظام الإرتري ووقف تصرفاته الهدامة التي تتناقض مع توجهات المجتمع الدولي في هذا الصدد . كما حذر وزير الخارجية السوداني نظام أسياح من مغبة اللعب بالنار التي يمكن أن تنقلب عليه وتحرق أصابعه .